

اللائحة الجديدة للميزانية الأولى ١٤٠٠هـ

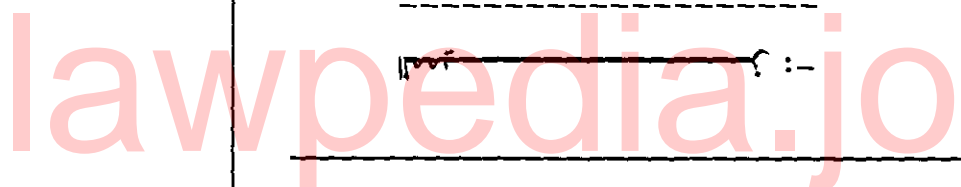
جاءت الميزانية الأولى للميزانية العامة للدولة لسنة ١٤٠٠هـ  
والتي هي الأولى من نوعها في تاريخ المملكة العربية السعودية  
والتي هي الأولى من نوعها في تاريخ المملكة العربية السعودية  
والتي هي الأولى من نوعها في تاريخ المملكة العربية السعودية  
والتي هي الأولى من نوعها في تاريخ المملكة العربية السعودية

- ١-
- ٢-
- ٣-

:- للمزيد من التفاصيل

بالإضافة إلى ذلك

:- للمزيد من التفاصيل



في تاريخ ١٤٠٠هـ الموافق ٢٠١٩م

بإذن من

المجلس الأعلى للقضاء

عند الله تعالى

المجلس الأعلى للقضاء

المجلس الأعلى للقضاء

القانون

وزارة العدل

المملكة العربية السعودية

٧٧٨/٧٠٠٠

رقم القضية

بمقتضى

محكمة الميزانية الأولى

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١- أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها إذ أن البيانات والأدلة التي قدمتها النيابة تثبت ارتكاب المميز ضدّهم للجناية المسندة إليهم بعد تصور ذهني وتصميم مسبق .

٢- لم تناقش المحكمة في قرارها بيانات النيابة العامة بشكل أصولي وقانوني .

٣- أخطأت المحكمة بإعمال المادة ٢/٩٩ من قانون العقوبات إذ أن شرطها غير متوفرة لعدم وجود مصلحة أو إسقاط حق شخصي .

٤- القرار المميز مشوب بقصور في التعليل وفساد في الاستدلال .  
وطلب قبول التمييز شكلاً ، وقبوله موضوعاً ونقض القرار المميز .

وبتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢١ تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بطلبالعامه خطية حول التمييز المقدم من نائب عام الجنايات الكبرى طلب من خلالها قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية وقبوله موضوعاً ونقض القرار المميز .

القرار

=====

بعد التأقيق فسي أوراق الدعوى والمداولة قانوناً نجد أن وقائعها تتحصل بأن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت قد أحالت المتهمين :-

١-

٢-

٣-

إلى محكمة الجنايات الكبرى لمحاكمتهم عن التهم التالية :-

- ١- جنائية القتل العمد بالاشتراك خلافاً للمادتين ٣٢٨ ، ٧٦ عقوبات بالنسبة للمتهمين جميعاً.
- ٢- جنحة حمل وحيازة أداة حادة للمادة ١٥٥ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين

وقد تلخصت وقائع هذه القضية كما جاء بإسناد النيابة العامة بوجود خلافات ومشاكل سابقة بين المغدور  
والمتهمين

9

بسبب وجود علاقة بين المتهم بخطيبة المغدور حيث قام المتهمون بتهديد المغدور وقبل واقعة هذه القضية بيومين حضر المتهم برفقة أحد أشقائه إلى منزل المغدور وتجمعوا عليه في منزله وأشهبوا عليه أوت حادة وتم الفصل بينهم ونتيجة تراكم هذه الخلافات والمشاكل تولد الحقد في نفس المتهمين وقرروا قتل المغدور والخلاص منه وبعد تفكير هادئ انتهوا إلى ضرورة تنفيذ جريمتهم وأخذوا بتحسين الفرصة المناسبة لتنفيذ ما عقوا العزم عليه ومساءً يوم ٢٠٠٦/١/٣٠ قرروا تنفيذ جريمتهم حيث اجتمع المتهمون جميعاً وأعدوا العدة لتنفيذها حيث حضر المتهم موسى كباس بينما حضر المتهم خنجر وخرج المتهمون جميعاً من منزلهم للبحث عن المغدور وبالفعل وجوا المغدور برفقة الشاهد وعلى الفور وقبل أن يتكلم المغدور أي كلمة قام المتهم بإشهار الموس على المغدور وحاول المغدور تخلص الموس منه وأسقط الموس على الأرض وتعارك مع المغدور وأهجم المتهم على المغدور وضربه وقام المتهم بإعطاء شقيقه المتهم الأداة الحادة (خنجر) وعلى الفور قام المتهم بطعن المغدور على صدره وبقوة بقصد قتله حيث سقط المغدور على الأرض ولاذ المتهمون بالفرار من المكان وبعدها تم إسعاف المغدور إلى المستشفى إلا أنه وصل متوفياً وبشريح الجثة..... تبين أنه مصاب بعدة سحجات بالجبهة والوجه وجرح قطعي في يسار فروة الرأس وجرح في الجهة الأمامية لوسط يمين الصدر اخترق تجويف الصدر إلى القلب واخرق القلب ونفذ من القلب وأصاب الفص السفلي للرئة اليسرى وعلل سبب الوفاة بالنزف الدموي الكبير داخل تجويف الصدر .. وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبعد إجراء المحاكمة وسماع البيانات أصدرت محكمة الجنايات الكبرى قرارها بالقضية الجنائية رقم ٢٠٠٦/٤٥٥ تاريخ ٢٠٠٧/٣/٥ والقاضي بما يلي :-



وحيث تجد المحكمة أن ما قام به المتهم من أفعال اتجاه المغدور -سوم الحادث وذلك عندما كان المتهم عائد إلى بيته ومعه أشقاءه المتهمون وبالطريق تصادف مرور المغدور ومعه الشاهد حيث قام المغدور بالطلب من المتهم الحديث معه عندها سحب المتهم موس كان بجيبه إلا أنه قام بإعادة الموس إلى جيبه وتحدث الاثنان معاً وعندها قام المغدور بمحاولة أخذ الموس من جيب المتهم حيث سقط الموس على الأرض وتمكن المغدور ونتيجة للمشاجرة أن يضرب المتهم بالموس على وجهه والرأس وقام عندها المتهم بإعطاء شقيقه المتهم خنجر قام على أثرها المتهم بطعن المغدور عدة طعنات أدت احدها إلى إصابة القلب والرئة اليسرى أدت إلى نزف حيث أن الطعنة القاتلة أصابت الصدر من الجهة اليمنى اخترقت الصلعيين السادس والسابع نفذت إلى تجويف الصدر إلى يمين القلب ونفذت من القلب إلى اسفل الرئة اليسرى نتج عنها نزف دموي كبير سببت الوفاة .....

فتكون الأفعال الذي قارفها المتهم على هذا النحو باتيان الفعل وخصوصه إلى النتيجة المترتبة عليها بإزهاق روح المغدور وقد تحقق فيها عنصر القتل القصد خلافاً للمادة ٣٢٦ عقوبات .

وليس كما جاء بإسناد النيابة العامة من أنها تشكل جنابة القتل العمد خلافاً للمادة ٣٢٨ و ٧٦ عقوبات .

ذلك أن المحكمة تجد أن نية المتهم على قتل المغدور لم تكن مبيتة أو مصمم عليها وإنما كانت وليدة الساعة وذلك أن القتل العمد هو القتل المرتكب مع سبق الإصرار والإصرار المسبق هو المصمم عليه قبل الفعل عملاً بالمادتين ٣٢٨/١ و ٣٢٩ عقوبات كما أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة وإنما تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها منها استخلاصاً ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتناقض مع هذا الاستنتاج وسبق الإصرار يستلزم بطبيعته أن يكون الجاني قد فكر فيما اقتصره ورتب الوسائل وتدبر العواقب وهو هادئ البال فإذا لم يتيسر له التدبر والتفكير الهادئ فلا يكون سبق الإصرار متوافراً كما يجب أن يكون بعيداً عن الاضطراب النفسي وثورة الانفعال وهذا يقتضي مرور فترة زمنية كافية بين التفكير في الجريمة وتنفيذها تجعل الهوء والروية المصاحبين لاستقرار الرأي على ارتكاب الجريمة متوافرين قطعاً وحيث أن الثابت في هذه الدعوى بأن الفترة الزمنية على الجريمة بقتل المغدور هي

... :  
...  
... ۷۸۳ و ۶۸ ...  
...

...  
... ۳۳۸ ...  
... ۷۸۳ و ۶۸ ...  
... ۶۸۳ و ۰۷/۸ ...  
...  
...

.....

...  
...  
...

... :-  
...  
...  
...

...  
...  
...  
...

...  
...  
...







٣- لكل هذا تجد المحكمة أن المغتور هو الذي ابتدأ بالمشكلة وبعدها وضع يده بجيب المتهم لسحب الموس الأمر الذي يؤدي بالمحكمة إلى استخدام المادة ٧/٩٩ من قانون العقوبات واعتبار هذه الأمور سبباً مخففاً تقديراً تأخذ به المحكمة وتخفص العقوبة لتصبح وضع المجرم /  
بالاشتغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسم .

٤- وعملاً بالمادة ٣٢٦ و ٨٠/٢/ب عقوبات وبدلالة المادة ٨١ / عقوبات وضع  
المجرم /  
بالاشتغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات  
والرسم .

وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقها وهي وضع المجرم /  
بالاشتغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسم ووضع  
المجرم  
بالاشتغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات والرسم  
ومصادرة الأداة الحادة المضبوطة محسوبة لهما مدة التوقيف ...

لم يرتفع نائب عام الجنايات الكبرى بالحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى  
بالقضية رقم ٢٠٠٦/٤٥٥/٥ فصل ٢٠٠٧/٣/٥ فطعن فيه تمييزاً ضمن المدة القانونية يطلب  
نقضه للأسباب الواردة بالائحة التمييز .

وعن الأسباب الأول والثاني والرابع من أسباب التمييز الذي مؤدأها واحد وهو  
تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها وعدم مناقشة البيات و الدعي  
على الحكم بمخالفة القانون والقصور في التسيب والتعاطل .

للرد على ذلك يتبين أن محكمة الجنايات الكبرى وبصفقتها محكمة موضوع وبما  
لها من سلطة تقديرية في القناعة بالبينة وأخذ ما يرتاح له ضميرها وجدانها وطرح ما  
عداه دون رقابة عليها من محكمة التمييز ما لم تكن النتيجة ليس لها ما يؤيدها أو  
مستخلصة بصورة غير سليمة قد توصلت إلى أن وقائع الدعوى الثابتة قد تحصلت بأن  
هناك علاقة بين المتهم  
:خطيبة المغتور

وكان قد علم الأخير بهذه العلاقة وحصل بينه وبين المتهم خلافات  
على ضوء ذلك و علم المغتور أن المتهم ذهب إلى البحر الميت وبرفقة خطيبته  
بعد أن اتصل المغتور بالمتهم ليعلمه بأنه عرف بهذا الأمر .





~~Handwritten signatures and scribbles, including a date 2/3/2018.~~

٢٠٠٨/٥/٨ رقم المحضر ٧٨٣١٥ لسنة ١٤٢٨ هـ الموافق ١٥ ربيع الثاني ١٤٢٨ هـ

محرر المحضر

محرر المحضر  
محرر المحضر  
محرر المحضر